

مقاطعة دولة الاحتلال: الواقع والتحديات

براءة درزي*

لا تزال دولة الاحتلال، منذ إعلان تأسيسها عام 1948، محكومة بالخوف والقلق الذي عزّزه واقع أنّها كيان غريب محاط بـ "أعداء" يعارضون أساس فرضه على المنطقة، بعدما أراق دماء الفلسطينيين ودمّر منازلهم وقراهم وهجرهم من أرضهم واستولى عليها. وقد تتقلّ الاحتلال من حرب إلى حرب، فكانت نشأته في حرب النكبة، تلاها العدوان على مصر عام 1956، وصولاً إلى حرب النكسة وما بعدها، في ظلّ محاولات للقضاء على مصادر القلق، متّكناً على تفوّقه العسكري والدعم الغربي له.

وقد شكّل الأمن هاجس دولة الاحتلال الأكبر، والتي حاولت معالجته عبر الاستمرار في تطوير ترسانتها العسكرية وقدراتها القتالية؛ وزاد قلقها مع هزيمتها في لبنان وغزة أمام قوى غير دولية، على الرغم من ترسانتها العسكرية الضخمة، والدعم الغربي، لا سيّما الأمريكي غير المحدود، والاستفادة من هذا الدعم على شكل أسلحة متطورة، ومواقف مساندة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمنع صدور قرارات تدين جرائمها.

لكنّ الحرب، لا سيّما في ظلّ عدم قدرة "إسرائيل" على صناعة انتصار حاسم في لبنان وغزة، وفقدان القدرة على التنبؤ مسبقاً بإمكانية حسم أيّ مواجهة قادمة، لم تعد وحدها ما يُقلق دولة الاحتلال التي باتت تواجه مخاطر داخلية وخارجية تتحدّث عنها وتقدّمها مراكز التفكير والدراسات، وتدرس السيناريوهات المرتبطة بها.

ومن التهديدات التي تنتظر دولة الاحتلال إليها بعين القلق، استهداف "صورتها ومكانتها" والعمل على نزع الشرعية عنها على المستوى الدولي، عبر تسليط الضوء على جرائمها وانتهاكات القانون الدولي، والدعوة إلى محاسبتها وعزلها ومقاطعتها. وجرائم الاحتلال لا تقتصر على قتل المدنيين الفلسطينيين وشنّ الحرب عليهم، وإن كانت وتيرة انتقادها تتصاعد في فترات العدوان كما في حروبها على غزة، لكنّها تشمل أيضاً جرائمها بحقّ الأسرى، ومحاولات تهجير الفلسطينيين وإحلال المستوطنين مكانهم، والحصار الذي تفرضه على غزة، والاعتداء على المقدّسات، وغيرها.

* باحثة في الشأن الفلسطيني.

وعلى الرغم من أن سياسة المقاطعة ليست بالجديدة، إلا أن تطورها وتنظيمها وتحقيقها إنجازاتٍ على غير صعيد أرغم دولة الاحتلال على تكريس الجهد والمال لمحاربتها وعرقلتها، نظرًا إلى أن توسع المقاطعة يمكن أن يؤثر في العلاقات السياسية والاقتصادية لدولة الاحتلال التي استفادت من هذه العلاقات لتعزز موقعها وقدراتها.

ومع ذلك، لا يستهدف هذا المقال الحديث عن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS كحركة منظمة، بل يتناول المقاطعة عمومًا كسياسة واتجاه يسعى إلى عزل دولة الاحتلال والضغط عليها؛ وإذا تطرق إلى حركة BDS، فذلك في سياق الاستدلال وليس في سياق الحكم على الحركة بذاتها أو تنفيذ دورها.

المقاطعة كوسيلة لمواجهة الاحتلال

لم يمكن إعلان قيام دولة الاحتلال في أيار/مايو 1948 إلا بعد القتل والجرائم التي ارتكبتها الصهاينة بحق الفلسطينيين، رجوعًا إلى منافسة أصحاب الأرض والاستيلاء على الأراضي في فلسطين واستعمارها مع موجات الهجرة اليهودية المتتالية. فرافقت المقاطعة بدايات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشهدت تنظيمًا مع الموجة الثانية للهجرة، إذ بدأ إنشاء منظمات محلية لمنع بيع الأراضي لليهود وللدعوة إلى مقاطعة المنتجات اليهودية؛ وثمة ترجيحات أن أول نداء وطني للمقاطعة كان في مؤتمر عُقد في نابلس عام 1920، نادى بمقاطعة الإنتاج اليهودي في فلسطين وعدم بيع الأراضي للمستوطنين اليهود¹.

وعلى مدى عقود، لم تتوقف جرائم الاحتلال، وكانت مقاطعة "إسرائيل" إحدى وسائل مقاومتها؛ لكن هذه المقاطعة كانت تتعرض لمدّ وجزر وفق الظروف والمعطيات السياسية، فيما كانت تتصاعد بشكل ملحوظ في فترات الانتفاضات والهبات والحروب التي تشنها "إسرائيل"، بما كان يغذي الموقف الشعبي ضدها؛ وهو موقف مهمّ في تفعيل المقاطعة وانتشارها، في فلسطين وخارجها.

ولعلّ المواقف التي صدرت ضدّ دولة الاحتلال والدعوات إلى مقاطعتها ومحاسبتها، على خلفية جرائمها في أثناء العدوان على غزة في أيار/مايو 2021، التي تزامنت مع المساعي الإسرائيلية لت تهجير عائلات مقدسية من سلوان وحيّ الشيخ جراح، ووصف جرائمها بالتطهير العرقي وجرائم الفصل العنصري،

¹ عمرو سعد الدين: حركة مقاطعة إسرائيل BDS – بحث في الطرق والقيم والتأثير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2020. ص 7.

نموذج للتفاعل مع جرائم الاحتلال الذي لم يترجم على المستوى الشعبي وحسب، بل على المستوى السياسي، لا سيّما في الأصوات التي خرجت من الكونغرس ضدّ جرائم "إسرائيل"².

وفي سياق يغدّي سياسة المقاطعة، أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز يوغوف (YouGov) البريطاني، تراجع شعبية "إسرائيل" في عدد من الدول الأوروبية بعد عدوانها على غزة في أيار/مايو 2021. ووفق بيانات استطلاع المركز، عانت شعبية "إسرائيل" في جميع أنحاء أوروبا بشكل كبير منذ آخر استطلاع أجراه المركز في فبراير/شباط الماضي، إذ انخفض معدّل التفضيل الصافي لها 14 نقطة في جميع البلدان التي شملها الاستطلاع³.

كذلك، بيّن استطلاع أجراه معهد الانتخابات اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية ونُشرت نتائجه في 2021/7/13، أي بعد العدوان على غزة في أيار/مايو، أنّ 34% من اليهود الأمريكيين يرون أن معاملة "إسرائيل" للفلسطينيين مماثلة للعنصرية في الولايات المتحدة، وأنّ 25% منهم يعدّون "إسرائيل" دولة فصل عنصري، وقال 22% إنّ دولة الاحتلال ترتكب إبادة جماعية ضدّ الفلسطينيين⁴.

نماذج من المقاطعة

تراوحت جهود مقاطعة الاحتلال بين الفردية والجماعية، وجرى تنظيمها في بعض المحطّات، لا سيّما عام 2005 مع الإعلان عن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات؛ وهي حركة تضطلع بنشاط واسع على مستوى المقاطعة، لكن من دون أن تنحصر المقاطعة في إطارها.

ونسوق هنا نماذج من المواقف الراضية لجرائم الاحتلال والداعية إلى مقاطعته عام 2021، لا سيّما ما تزامن منها مع الاعتداء الإسرائيلي على غزة في أيار/مايو، ومجازر القتل والدمار التي ارتكبتها قوات الاحتلال وطائراته بحقّ الفلسطينيين.

فقد عدّ 120 مركزًا بحثيًا لدراسات "الجنדר" في جامعات أمريكية "إسرائيل" دولة تمارس الفصل العنصري ضدّ الفلسطينيين⁵؛ ودان بيان صادر في 2021/5/17، عن مراكز دراسات "الجنדר" في 120 جامعة أمريكية، التهجير القسري للفلسطينيين من منازلهم في الشيخ جراح، واقتحام الأقصى،

² عربي 21، 2021/5/22. <https://arb.im/1360040>

³ موقع YouGov، 2021/6/4. <https://bit.ly/3nsWMra>

⁴ Jewish Electorate Institute، 2021/7/13. <https://bit.ly/3kpZhZz>

⁵ موقع Allgemeiner، 2021/5/26. <https://bit.ly/3zOmqtF>

والقصف العشوائي لغزة، وعنف المستوطنين الإسرائيليين المدعومين من الشرطة وجيش الاحتلال، واقتحام المنازل، ومعاملة الفلسطينيين بوحشية، خاصة أنه غالبًا ما يصاحب عنف المستوطنين القومي العرقي اليميني الهتاف البغيض "الموت للعرب".

في الشهر ذاته، وقّع 600 أكاديمي وباحث في جامعات هولندا عريضة تدعو الحكومة إلى قطع جميع العلاقات مع "إسرائيل"، من أجل تحقيق سلام عادل للفلسطينيين. وأكد الموقعون على العريضة وقوفهم ضدّ "استمرار نزع الملكية والاحتلال والحرب التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين". وفيما دانّت العريضة محاولات المساواة بين الضحية والجّاد في توصيف المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، عبر محاولة تصوير الأمر على أنه "نزاع بين طرفين متكافئين واستخدام كلمة صراع لوصف الوضع في فلسطين، هو تضليل خطير". فقد دعت الحكومة الهولندية إلى اتخاذ خطوات فعّالة لتحقيق سلام عادل، عبر الضغط على دولة الاحتلال، عبر قطع جميع العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية معها، حتى يحين الوقت الذي يحصل فيه الفلسطينيون على حقوقهم⁶.

وفي مواقف تؤكّد رفض جرائم الاحتلال والدعم الذي تتلقّاه من الولايات المتحدة، وُجّهت عدد من الرسائل إلى الرئيس الأمريكي، طالبتّه بالضغط على دولة الاحتلال لوقف جرائمها، وذكرت دور الولايات المتحدة في دعم هذه الجرائم. ففي رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأميركي جو بايدن، دعت 680 شخصية مرموقة ومنظمة من 75 دولة، قادة أميركا إلى العمل من أجل المساعدة في إنهاء الهيمنة والقمع المؤسسي، الذي تمارسه دولة الاحتلال على الشعب الفلسطيني، وإلى حماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. ونبّهت الرسالة إلى أنّ الشرطة الإسرائيلية والمستوطنين مستمرّون في ممارسة العنف ضد الفلسطينيين رغم وقف إطلاق النار الرسمي، وذلك بالطرد القسري والأعمال العنيفة ضد المتظاهرين السلميين والمصلّين في الأقصى، مؤكدة أن هذه السياسات تقوّض النسيج الاجتماعي، وتمنع أي تقدم نحو مستقبل ديمقراطي عادل وسلمي، وهي أدت إلى نزوح 72 ألف فلسطيني في غزة، متضرّرين من أزمة إنسانية سببها 14 عامًا من الحصار⁷.

وطالب 330 رجل دين في الولايات المتحدة، من قساوسة وحاخامات وأئمّة مساجد، الرئيس الأميركي جو بايدن، بـ "التدخل لإلزام الحكومة الإسرائيلية بالتوقف عن تدمير منازل الفلسطينيين، وثنيها عن

⁶ العريضة التي وقعها 600 أكاديمي هولندي: <https://bit.ly/3gEkvAq>

⁷ موقع ميديا بارت، 2021/6/15. <https://bit.ly/2SKkD8K>

ممارسة التطهير العرقي في حيي سلوان والشيخ جراح، في القدس المحتلة". وقالت الرسالة إنّ "التطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل، جزء من تاريخ طويل وعنيف في جميع أنحاء فلسطين مؤلته الولايات المتحدة لعقود"⁸.

ووصفت 15 جمعية ونقابة في أمريكا، في بيان مشترك، في 2021/6/18، دولة الاحتلال بأنها "دولة فصل عنصري" بسبب سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين. ووصف البيان ما يتعرض له الشعب الفلسطيني منذ 73 عامًا "بسياسة تطهير عرقي من دولة استعمار صهيوني، بدأت منذ عام 1948 بطرد نحو 730 ألف فلسطيني من منازلهم"⁹.

على المستوى الاقتصادي، أعلن البنك المركزي النرويجي "Norges Bank" الذي يدير أكبر صندوق معاشات تقاعدية في العالم، عن استبعاده ثلاث شركات متورطة بأنشطة استيطانية. وهذه الشركات هي Elco Ltd، و Ashtrom Group Ltd، و Electra Ltd. وقال البنك في بيان، في 2021/9/2، إنّ قرار سحب الاستثمارات جاء بسبب "الخطر المتمثل في مساهمة هذه الشركات في انتهاكات ممنهجة لحقوق الأفراد في حالات الحرب أو النزاع"، فضلاً عن "أنشطتها المرتبطة بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية"¹⁰.

وأعلنت شركة KLP، وهي أكبر شركة تأمين نرويجية، في 2021/7/5، سحب استثماراتها من 16 شركة بسبب علاقاتها بالاستيطان في الضفة الغربية المحتلة. وشمل القرار شركات اتصالات التي تقدّم خدمات الهاتف والانترنت، لأنها ساهمت في تحويل "المستوطنات إلى مناطق جذب سكنية"؛ وشملت هذه الشركات التيس وبيزك وسيلكوم وبارتر كوميونيكيشن¹¹.

كذلك، ألغى صندوق الثروة السيادية النرويجي، الذي تبلغ قيمته 1.3 تريليون دولار، شركتي شابير للهندسة والصناعة المحدودة، وشركة ميغن ريال استات، على خلفية دعمها للمستوطنات الإسرائيلية. وقال في بيان إنه تم استبعاد الشركات بناءً على نصيحة من مجلس الأخلاقيات "بسبب المخاطر غير

⁸ المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/8/28. <https://www.palinfo.com/295841>

⁹ عربي 21، 2021/6/18. <https://arb.im/1366178>

¹⁰ موقع Norges Bank، 2021/9/2. <https://bit.ly/3nrQKHk>

¹¹ قدس برس، 2021/7/5. <https://bit.ly/3ibQWae>

المقبولة المتمثلة في مساهمة هذه الشركات في الانتهاكات المنهجية لحقوق الأفراد في المواقف أو الحروب أو النزاعات"¹².

وفي 2021/7/19، أعلنت شركة آيس كريم بن آند جيري أنها لن توزع منتجاتها بعد الآن في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من أنها ستستمر في التوزيع في "إسرائيل"، من دون أن تحدّد ما إذا كان قرارها يشمل الشطر الشرقي من القدس المحتلة¹³. وقال رئيس حكومة الاحتلال، نفتالي بينيت، إنّ الشركة "قرّرت تصنيف نفسها على أنها آيس كريم مناهض لإسرائيل"¹⁴؛ ووصف شريكه في الائتلاف، يائير لابيد، الخطوة بأنّها "استسلام مخجل لمعاداة السامية"¹⁵. فيما تشنّ ولايات أمريكية حرباً على الشركة على خلفية هذا القرار¹⁶، علماً أنّ مقرّ شركة بن آند جيري في ولاية فيرمونت، ومؤسّسها يهوديان.

قائمة الأمم المتحدة السوداء ووسم منتجات المستوطنات في أوروبا: فتح باب لمقاطعة المستوطنات من دون تبيّنها

في سياق يمكن الاستفاضة منه في مسار مقاطعة المستوطنات، حدّدت الأمم المتحدة قائمة بأسماء شركات لها نشاطات تجارية في المستوطنات، فيما ألزمت محكمة العدل الأوروبية وسم بضائع المنتجات المستوردة من مستوطنات الاحتلال في الأراضي المحتلة عام 1967؛ وهما خطوتان تفتحان الباب أمام مقاطعة منتجات المستوطنات، لكن من دون تبيّني الاتجاه أو فرضه، سواء من الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

ففي 2020/2/12، أصدر مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تقريراً عن الشركات والكيانات التجارية التي تقوم بأنشطة محدّدة تتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بناءً على طلب من مجلس حقوق الإنسان في قراره الصادر في آذار/مارس 2016، الذي كلّف المكتب بإصدار قاعدة بيانات للشركات التجارية التي لها أنشطة تجارية حدّدها هذا القرار¹⁷. وتضمّ القائمة

¹² بلومبيرغ، 2021/5/20. <https://bloom.bg/3k2c3wT>

¹³ الأيام، 2021/7/19. <https://bit.ly/3I96c8m>

¹⁴ حساب رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينيت على تويتر، 2021/7/19. <https://bit.ly/3AGkLqN>

¹⁵ حساب يائير لابيد، 2021/7/19. <https://bit.ly/3zKQVjj>

¹⁶ عربي 21، 2021/9/23. <https://arb.im/1386661>

¹⁷ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2020/2/12. <https://bit.ly/3tS4xbm>؛

للاطلاع على قائمة الشركات: <https://undocs.org/ar/A/HRC/43/71>

التي أصدرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان 94 شركة إسرائيلية، و18 شركة من 6 دول أخرى، وكان جرى تأجيل نشرها في عام 2019 بعد ضغوط مارستها الولايات المتحدة ودولة الاحتلال على المفوضية.

وعلى الرغم من أن ميشيل باشليه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قالت إن التقرير "لا يعطي وصفاً قانونياً للنشاطات قيد البحث أو لانخراط الشركات فيها"¹⁸، أي أن التقرير لا يحدد فعلاً ما إذا كان نشاط الشركات في المستوطنات قانونياً أم لا، إلا أن الخطوة أثارت غضب دولة الاحتلال والولايات المتحدة. فقد وصف نتياهو الخطوة بـ "البادرة الكريهة"، وعدّها وزير الخارجية، يسرائيل كاتس، "استسلاماً مخجلاً للدول والمنظمات التي مارست ضغوطاً من أجل الإضرار بإسرائيل"؛ فيما وجّهت الخارجية الإسرائيلية قنصلياتها في الولايات المتحدة بالاتصال بحكّام الولايات حيث تقع مقرّات الشركات الأمريكية التي وردت في القائمة السوداء، لحثّها على إصدار بيانات إدانة للتقرير الأممي الذي تضمّن قائمة بأسماء الشركات التي تنشط في المستوطنات¹⁹.

ووصف وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو المفوضية السامية أنّها هيئة "مخزية"، قائلاً إنّ قرار الكشف عن هذه القائمة "إن هو إلا تأكيد على الانحياز المتعمّن المناهض لإسرائيل والسائد في الأمم المتحدة"²⁰، فيما كان بومبيو أعلن في 2019 أنّ المستوطنات لا تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي²¹.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قرّرت محكمة العدل الأوروبية إلزام دولة الاحتلال بوضع ملصق يوضح مصدر المواد الغذائية التي يتم إنتاجها في المستوطنات. وقالت إنه بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي بشأن وضع ملصقات على المواد الغذائية، يجب توضيح مصدر تلك الأغذية حتى يتمكن المستهلكون من الاختيار بناءً على "اعتبارات أخلاقية، واعتبارات تتعلق بالالتزام بالقانون الدولي"²².

وأمام الهجمة الإسرائيلية على قرار وسم المنتجات، قال مسؤولو الاتحاد إنّ القرار "لا ينطلق من خلفية مقاطعة إسرائيل، لكنّه ينطلق من احترام حق المواطن الأوروبي في معرفة مصدر المنتجات".

18 المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2020/2/12. <https://bit.ly/3tS4xbm>

19 هارتس، 2020/2/12. <https://bit.ly/3zi6PBP>

20 أسوشيتد برس، 2020/2/13. <https://bit.ly/3lZuaUh>

21 موقع الخارجية الأمريكية، 2019/11/18. <https://bit.ly/39i15Nj>

22 الجزيرة، 2019/11/12. <https://aja.me/rnkev>

وعلى الرغم من أنّ قرار الوسم لا يعني دعوة إلى المقاطعة، وفق ما صرّح به المسؤولون الأوروبيون، إلاّ أنّه يحمل بعداً سياسياً ويفرّق بين "إسرائيل" والأراضي المحتلة عام 1967، وهو الحدّ الأدنى الذي وافق عليه "المجتمع الدولي".

وكانت المفوضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي الذي يعدّ المستوطنات غير شرعية وعقبة في طريق السلام، وافقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على وضع ملصقات بمنتجات المستوطنات الإسرائيلية لتمييزها²³، لكن جرى تجاهل التوصية بسبب ضغوط مارستها دولة الاحتلال.

وفي تطوّر مرتبط بهذا السياق، قرّرت المفوضية الأوروبية في أيلول/سبتمبر 2021، تسجيل مبادرة "المواطنين الأوروبيين" تحت عنوان "ضمان توافق السياسة التجارية المشتركة مع معاهدات الاتحاد الأوروبي والامتثال للقانون الدولي"²⁴؛ والمبادرة عبارة عن مقترحات للتشريع يتعيّن على المفوضية الأوروبية النظر فيها عندما تكون مدعّمة بتوقيعات مليون من مواطني الاتحاد الأوروبي.

جاء هذا القرار بعد إصدار المحكمة العامة في لوكسمبورج قرارًا، في 2021/5/12، لمصلحة سبعة مواطنين من الاتحاد تقدّموا، عام 2017، بمبادرة لفرض حظر على استيراد السلع من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967، لتلغي بذلك قرار المفوضية الأوروبية في 2019 عدم تسجيل التماس قدّمته الجماعة لتحقيق غايتها²⁵. وقد تذرّعت المفوضية لرفض المبادرة بأنّها غير مخوّلة بالنظر في ما يرتقي إلى فرض عقوبات، فيما قالت المحكمة إنّ المفوضية فشلت في تقديم أسباب كافية أو أساس قانوني كافٍ لرفض تسجيل المبادرة والسماح لها بالمضي قدماً.

وعلى الرغم من أنّ هذه هي خطوة أولى ومتواضعة في مسار طويل، يتعيّن لانطلاقه فعلاً جمع مليون توقيع، إلاّ أنّها تفتح باباً للتحرك القانوني تجاه منع التجارة مع المستوطنات، كون المفوضية أقرّت أنّ الأمر متعلّق بالتجارة وليس بفرض عقوبات²⁶.

²³ بي بي سي، 2015/11/11. <https://bbc.in/3zAnj8o>

²⁴ تسجيل المبادرة على موقع الاتحاد الأوروبي: <https://bit.ly/3ohagGK>

²⁵ رويترز، 2021/5/12. <https://reut.rs/3F41u5c>

²⁶ الانتفاضة الإلكترونية، 2021/9/23. <https://bit.ly/3m4X9Gb>

وتشكّل هذه التطورات مجتمعة رواية مواجهة لتمسك الاحتلال بمزاعمه حول شرعية المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة عام 1967، بدلاً من أن تتحوّل هذه المزاعم إلى مسلمات أو حقائق ثابتة على الأرض لا تجد من يقارعها، أو يتصدّى لها.

الموقف الإسرائيلي من دعوات مقاطعة "إسرائيل" وعزلها

على مدى سنوات، بذلت دولة الاحتلال جهودًا حثيثة كي تحوّل انتقادها إلى جريمة؛ وكانت تهمة "معاداة السامية" جاهرة لإشهارها في وجه من يتجرأ على الإشارة إلى ارتكاباتها أو يدعو إلى مقاطعتها²⁷؛ واستطاعت، عبر اختراق أهم المنابر السياسية والإعلامية والتغلغل فيها، أن تقدّم روايتها على حساب الرواية الفلسطينية، فصدّرت قتلها الفلسطينيين تحت عنوان الدفاع عن النفس، ولم تتورّع عن تسويق جرائمها في طرد الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم بأنّها "استعادة لحقوق اليهود". ووجدت هذه الرواية من يتلقّفها وينشرها عبر محاولات تزييف الوعي التي لم تقتصر على الولايات المتحدة وأوروبا، بل طالّت العرب أنفسهم. فكانت جرائم "إسرائيل" تمرّ ليس من دون محاسبة وحسب، بل حتى مع تبريرها؛ وفي "أفضل" الأحوال، كانت الجهات الداعمة لها تساوي بين الجاني والمجنى عليه، وتوزّع المسؤولية بين "إسرائيل" من جهة ومن تعدي عليهم من المدنيين من جهة أخرى.

واستطاعت دولة الاحتلال تجاوز موجات المقاطعة؛ ساعدها في ذلك علاقاتها بالدول الغربية وحضور الولايات المتحدة الدائم لدعمها، وقدرتها على تعزيز اقتصادها. ولعب التطبيع مع مصر والأردن، وتوقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، دورًا في التخفيف من كلفة المقاطعة؛ بل إنّ اتفاقات التطبيع العربية استُخدمت في بعض الأحيان لتوهين المقاطعة، إذ كيف يمكن مطالبة الغرب مثلاً بمقاطعة "إسرائيل" فيما تنسج الأنظمة العربية معها علاقات سياسية ودبلوماسية واقتصادية، فيما يُفترض أن تكون المعني الأول بمقاطعة الاحتلال!

لم تولّ دولة الاحتلال أهمية كبيرة لدعوات مقاطعتها مع بداية تحوّلها إلى حركة منظمة عام 2005. لكن مع اكتساب حركة المقاطعة زخمًا وتحقيقها إنجازات وانضمام المزيد من القطاعات إليها، بدأت "إسرائيل" تستشعر الخطر من تنامي هذه الدعوات التي تؤثر في الرأي العام العالمي، الأمر الذي يؤدي

²⁷ Norman Finkelstein: Holocaust Industry - Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering, Verso Books, 2000.

إلى التأثير في علاقاتها التي استقادت منها لبناء اقتصادها وقدراتها العسكرية. وخطورة هذه الدعوات والاستجابة لها لا تقتصر على أثرها الآني، بل تتجاوز ذلك إلى اعتبارات تتعلق بتداعياته المستقبلية. فعلى سبيل المثال، القلق الإسرائيلي من حملات المقاطعة على مستوى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لا يقتصر على خوف دولة الاحتلال من فقدان تأثيرها الحالي في الجامعات، بل يتعدى ذلك إلى القلق من خسارة الجيل الذي سيتولّى المسؤولية مستقبلاً، أو الخوف على "رأس المال الإنساني"²⁸، مع ما يعنيه ذلك من تأثير في مختلف القرارات، إن على المستوى السياسي أو الاقتصادي وغيرهما.

ووفقاً لديفيد بروغ، مدير الشؤون الاستراتيجية في رابطة "مسيحيون متوحّدون من أجل إسرائيل"، فإنّ "هدف حملة المقاطعة لم يكن يوماً حمل الجامعات على سحب استثماراتها من إسرائيل. ولو ركّزنا على الجانب المالي لشعرنا بالارتياح؛ لكن لو أدركنا مدى الجهود المبذولة لإبعادنا، نحن محبّي إسرائيل، عن الأجيال الصاعدة، لتعيّن علينا عندئذٍ أن نقلق. فوضعنا سيء في صفوف الشباب المولودين منذ عام 2000 وطلاب الجامعات. بل قد وصلنا إلى حدٍّ أصبحت معه الغالبية تميل إلى الفلسطينيين أكثر منها إلى الإسرائيليين"²⁹.

وفي ورقة صادرة عام 2013 عن معهد سياسات الشعب اليهودي حول التهديدات والفرص للشعب اليهودي، فإنّ "أيّ نوع من المقاطعة الاقتصادية، أو الثقافية، أو الأكاديمية، أو غيرها، هو سلاح خطير ينقل الصراع ضد إسرائيل إلى المستوى الشعبي، بحيث يمكن أيّاً كان أن يشارك فيه بفعالية. وحتى وإن كانت المقاطعة وسيلة مشروعة للضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال، إلا أنّها مؤشّر على احتمال نزع الشرعية؛ وبالفعل، فإنّ الهدف من المقاطعة في معظم الحالات هو نزع الشرعية"³⁰.

ويشير عاموس يادلين، رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، في تشخيص لـ "بيئة إسرائيل الاستراتيجية في السنوات 2011 – 2015"، إلى أنّ مكانة "إسرائيل" السياسية تتعرّض لاهتزاز مستمر، إذ تتواصل حملة نزع الشرعية عنها في الساحة العالمية، فيما صورتها لدى الدول الغربية مستمرة في التدهور، الأمر الذي يعزّز قدرة المجموعات المعادية لها على الحركة والعمل، لا سيّما تلك التي تحاول

²⁸ الجزيرة، 2015/6/19. <https://aja.me/7Invu>

²⁹ Alain Gresh: The truths that won't be heard, Le Monde Diplomatique, September 2018, <https://mondediplo.com/2018/09/02israel-lobby>

³⁰ The Jewish People Policy Institute: Annual Assessment 2012-2013. <https://bit.ly/3CIWuAS>

نزع الشرعية السياسية والأخلاقية عن "إسرائيل" وتعميم المقاطعة ضدها في مجالات مختلفة³¹. وينبّه يادلين إلى أنه على الرغم من النجاح المحدود للمقاطعة، إلا أنّ خطر انتقالها من عالم المنظمات غير الحكومية إلى قلب العالم الغربي المؤسسي، وانتشارها في مؤسسات دولية، ينبغي أن يُشعل ضوءاً أحمر لدى "إسرائيل".

على المستوى التشريعي، سنّ "الكنيست" عام 2011 قانوناً، صادقت عليه المحكمة العليا للاحتلال عام 2015، يتيح المجال لتقديم دعاوى قضائية ضدّ من يدعو إلى مقاطعة "إسرائيل" أو مؤسساتها أو شركاتها، حتى تلك الموجودة في المستوطنات؛ ويشمل المقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية. ويخوّل القانون وزير المالية فرض عقوبات اقتصادية كبيرة على المؤسسات الإسرائيلية التي تدعو للمقاطعة بينما تتلقّى تمويلاً من حكومة الاحتلال وهيئاتها³².

وعلى المستوى السياسي، يتعاطى مسؤولو الاحتلال مع المقاطعة، لا سيّما بعدما حقّقت حركة المقاطعة جملة من الإنجازات، على أنّها خطر ينبغي مواجهته، وفي عام 2014، ربطها رئيس حكومة الاحتلال آنذاك بنيامين نتنياهو بمعاداة السامية³³؛ وفي عام 2016، طلب نتنياهو من "يهود العالم" المساهمة في محاربة حركة المقاطعة، ودعاهم إلى المساعدة في "نزع الشرعية عمّن يحاولون نزع الشرعية عنا"³⁴.

في عام 2015، دعا الرئيس الإسرائيلي في ذلك الحين، رؤوفين ريفلين، إلى اجتماع طارئ مع رؤساء الجامعات الإسرائيلية لمناقشة المقاطعة الأكاديمية التي وصفها بالتهديد الاستراتيجي. وقال في الاجتماع إنّه تفاجأ من الزخم الذي باتت تحقّقه حركة المقاطعة الأكاديمية، مشيراً إلى أنّه لم يكن يتوقع "أن تكون المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية في خطر حقيقي؛ لكن العالم يتغيّر"³⁵.

وقد نظّمت وزارة الشؤون الاستراتيجية³⁶، في عام 2019، بعدما أوكل إليها نتنياهو عام 2013 مهمة محاربة المقاطعة والجهود المبذولة لنزع الشرعية عن دولة الاحتلال، مؤتمراً دولياً حضره مشاركون من

³¹ Amos Yadlin: Five Years Back and Five Years Forward: Israel's Strategic Environment in 2011 – 2015 and Policy Recommendations for 2016 – 2020, INSS, December 2016, <https://bit.ly/2XNQiIC>

³² هيومن رايتس ووتش، 2011/7/13. <https://www.hrw.org/ar/news/2011/07/13/243500>

³³ تايمز أوف إسرائيل، 2014/3/4. <https://bit.ly/3o7y1Bo>؛

الغارديان، 2014/2/18. <https://bit.ly/3AJg0MS>

³⁴ الجزيرة، 2016/11/2. <https://aja.me/j934h>

³⁵ موقع 972 magazine، 2015/5/28. <https://bit.ly/2W8aogk>

³⁶ أوكلت مهمة محاربة حركة المقاطعة إلى وزارة الشؤون الاستراتيجية قبل أن تقرر حكومة بينت-لابيد إغلاقها عام 2021، ونقلت

30 دولة، وقال ريفلين في المؤتمر إنّه "من الواجب محاربة جهود معاداة السامية المتنامية"³⁷؛ وهذه التهمة هي أهم الأسلحة التي يشهرها الاحتلال ضد كل من ينتقد "إسرائيل".

متى تتحوّل المقاطعة إلى تهديد وجودي للاحتلال؟

تتحدّث دراسة³⁸ نشرها معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، في أيلول/سبتمبر 2020، عن خمسة مخاطر وجودية تهدّد دولة الاحتلال، على الرغم من الإنجازات التي حققتها على مستوى تطوير القدرة العسكرية، والقوة الدبلوماسية والاقتصادية، واعتراف بعض جيرانها بها؛ ومن هذه المخاطر المقاطعة والعزلة الدولية.

وبحسب الباحث عوديد عيران³⁹، وهو دبلوماسي إسرائيلي سابق كان قد ترأّس فريق التفاوض مع الفلسطينيين في عام 1999-2000، معدّ القسم المتعلق بمقاطعة "إسرائيل" وعزلها على المستوى الدولي، فإنّ العلاقات الخارجية لدولة الاحتلال كانت ركناً مهماً في الدفاع عن "إسرائيل" وأداة مهمّة في صدّ التهديدات المحتملة وتقليلها. كذلك، فإنّ "علاقات إسرائيل المميّزة بالولايات المتحدة، وصلاتها بيهود العالم، ومحاولاتها تحقيق السلام؛ كل ذلك ساعدها على المحافظة على الدعم الدولي لها ومحاربة محاولات مقاطعها، فيما علاقات إسرائيل الاستراتيجية بالدول العربية أظهرت أهميتها كعامل استقرار في المنطقة".

علاوة على ذلك، فإنّ "علاقات إسرائيل المميّزة مع دول أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا تشكّل جزءاً مهماً من تطوير قدراتها العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية". واستناداً إلى ذلك، يقول الباحث، فإذا واجهت "إسرائيل" عقوبات وعزلة دولية، فإنّ ذلك سيناريو خطير يُضعفها ويجعل من الصعب بالنسبة إليها المحافظة على مصالحها الاستراتيجية. وي طرح عيران سيناريو متطرفاً تترافق فيه العقوبات والعزلة الدولية مع تهديدات عسكرية أخرى أو تودّي إليها، ليقول إنّ هذا السيناريو يشكّل تهديداً وجودياً لـ "إسرائيل".

المهمة إلى وزارة الخارجية في حكومة الاحتلال.

³⁷ تايمز أوف إسرائيل، 2019/6/20. <https://bit.ly/3Bh7Pat>

³⁸ Ofir Winter (ed): Existential Threat Scenarios to the State of Israel, INSS, 2/9/2020.

<https://bit.ly/2ZoO3fM>

³⁹ Oded Eran: International isolation and Boycott of Israel, INSS, September 2020, <https://bit.ly/3LIInE2>

ووفق الباحث، فإنّ المقاطعة والعزلة الدولية يمكن أن تضرّ بالقدرات العسكرية والاقتصادية لدولة الاحتلال ومكانتها الدولية. وهو يؤكد أهمية العلاقات الدولية، مشيراً إلى أنّ عزل "إسرائيل" دولياً وتآكل شرعيتها وإضعاف الدعم المعنوي الذي تحظى به، من شأنه أن يؤثر في قوتها في المجالات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، ويمكن أن يشجّع بعض القوى الإقليمية على العمل ضد "إسرائيل"، سواء من منطلق إيديولوجي أو مصالح معيّنة.

ويرى الباحث أنّ تحليل السيناريوهات المختلفة للعزلة الدولية يُظهر أن الساحة الدولية، بمختلف مستوياتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، لا تشكّل، في المدى القريب، تهديداً خطيراً لدولة الاحتلال؛ وحتى الانتقاد المتصاعد لها على خلفية سياساتها حيال الفلسطينيين لا يمكن وصفه بالتهديد الوجودي.

تحديات تواجهها مقاطعة الاحتلال

كانت المقاطعة العربية لدولة الاحتلال في بداياتها ذات أثر ظاهر بالنسبة إلى كيان لا يزال في بداية تأسيس اقتصاده ووجوده السياسي. فارتفعت كلفة التجارة الخارجية وعمدت شركات إلى وقف التبادل التجاري مع "إسرائيل"، التي لم يعد بوسعها الحصول على المواد الخام من أطراف ثالثة تخشى فرض عقوبات عليها بسبب علاقتها مع دولة الاحتلال⁴⁰.

ومن الآثار التي ترتبت على المقاطعة، على سبيل المثال، الأزمة العالمية التي أدت إليها مقاطعة تصدير النفط إلى الدول التي تعدّ صديقة لدولة الاحتلال في أجواء حرب عام 1973، فيما تمكّنت الدول العربية وحلفاؤها من الخروج بالقرار 3379 من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975، الذي نصّ على أنّ "الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري"؛ وهو قرار ألغته الأمم المتحدة عام 1991 على أثر موافقة دولة الاحتلال على المشاركة في مؤتمر مدريد.

تخفّفت دولة الاحتلال بالتدريج من كلفة المقاطعة أو من حدّتها. ففي عام 1977 مرّر الكونغرس تشريعات ضدّ المقاطعة العربية لدولة الاحتلال، وفرض غرامات على الشركات الأمريكية التي تتعاون

⁴⁰ Dany Bahar and Natan Sachs: How much does BDS threaten Israel's economy? Brookings, 26/1/2018. <http://brook.gs/2DEUxLM>

مع المقاطعة⁴¹. لاحقًا، تخلّت مصر، على أثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، عن المقاطعة وتحولت بعد ذلك إلى محطة "قانونية" للبضائع الإسرائيلية، حيث يجري تسميتها بضائع مصرية، لتهزّب إلى باقي الدول العربية. وبدءًا من عام 1994 وتوقيع وادي عربية، أعطى دخول الأردن على مسار التطبيع دولة الاحتلال هامشًا أكبر للتخّص من عبء المقاطعة، ما يعني تراجعًا في المقاطعة من الدرجة الأولى. وعلى أثر توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال، تراجعت المقاطعة من الدرجة الثانية بعدما انخرط الطرف الفلسطيني في الاتفاق مع دولة الاحتلال⁴². لكنّ ذلك لا يعني أنّ المقاطعة تلاشت أو اندثرت، وإن كانت أكثر ظهورًا بالتزامن مع فترات الانتفاضة أو الهبة أو الحرب، كما في الانتفاضتين الأولى والثانية، وفي الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2014.

ومن التحدّيات التي تواجهها مقاطعة الاحتلال، محاربة المقاطعة وحظرها من قبل دول تدعم "إسرائيل". ففيما لم ينجح الكونغرس الأمريكي بتبني تشريعات تُجرّم المقاطعة في عهد ترامب⁴³، تبني عدد من الولايات تشريعات تشترط مقاطعة حركة المقاطعة كشرط مسبق لتوقيع العقود أو تلقّي المساعدات الحكومية؛ وقد استلهمت في ذلك اقتراحات مقدّمة في مجلس الشيوخ لمنع مقاطعة دولة الاحتلال، عبر السماح للولايات بسنّ قوانين خاصة تُلزم المتعاقدين معها بتوقيع تعهّات بعدم مقاطعة "إسرائيل" تحت طائلة فسخ العقد؛ إضافة إلى مشروع قانون آخر يُجرّم حركة BDS ويفرض غرامة على من يتعامل معها من الشخصيات الاعتبارية التي تتعاقد مع الحكومة، أو حتى تتلقّى مساعدات حكومية، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات⁴⁴. وتسعى دولة الاحتلال إلى سنّ قوانين وإصدار قرارات حكومية ضد المقاطعة في الدول الصديقة لها، وسجّلت بعض النجاح في هذا المجال⁴⁵.

يُضاف إلى ذلك، الضغط السياسي أو الدبلوماسي أو القانوني الذي تقوم به دولة الاحتلال على بعض الجهات والشركات لمنع المشاركة في المقاطعة، أو حتّى فرض التراجع عنها. واستطاعت دولة

⁴¹ Martin A. Weiss: Arab League Boycott of Israel, Congressional Research Service, 25/8/2017.

<https://bit.ly/3i93M9d>

⁴² كان التبني العربي الرسمي للمقاطعة في كانون الأول/ديسمبر 1945، وركزت مقاطعة الجامعة العربية على ثلاثة مستويات: مقاطعة دولة الاحتلال مباشرة وهذه مقاطعة الدرجة الأولى؛ ومقاطعة الشركات التي تستثمر فيها، وهي مقاطعة الدرجة الثانية؛ والدرجة الثالثة التي تشمل الشركات التي تتخذ من موانئ دولة الاحتلال ومنافذها محطة لها.

⁴³ الجزيرة، 2019/1/9. <https://aja.me/8suhm>

⁴⁴ القانون من أجل فلسطين، 2020/10/18. <https://bit.ly/3i3yh03>

⁴⁵ عبد الرحمن أبو نحل: الحرب الإسرائيلية ضد حركة المقاطعة (BDS)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، 2016/10/16. <https://bit.ly/3IWpUop>

الاحتلال، على سبيل المثال، أن تُجبر شركة Airbnb لتأجير أماكن قضاء العطلات عبر الإنترنت، على أن تعلن في نيسان/أبريل 2019 أنها لن تنفذ قرارها السابق استبعاد الأماكن المتاحة للتأجير في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة، بعدما أعلنت في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أنها ستحذف نحو 200 منزل في المستوطنات من قوائمها. وجرى الطعن بالقرار أمام محاكم أمريكية وإسرائيلية⁴⁶.

وعلاوة على ذلك، تواجه المقاطعة تحدي التناقضات في الموقف الأوروبي. فعلى الرغم من قرار وسم المنتجات، والدعوات التي يكرّرها مسؤولو الاتحاد الأوروبي حول "حلّ الدولتين"، وقرارات المقاطعة التي اتخذتها شركات أوروبية لأسباب تتعلق بالاستيطان، فإنّ الواقع على الأرض يشير إلى أنّ ثمة مالاّ أوروبياً يُضخّ لدعم المستوطنات. فقد أظهر تقرير نشره ائتلاف "لا تساهم في تمويل الاحتلال"، في 29/9/2021، أنّ هناك مليارات الدولارات من الدعم المالي الأوروبي للشركات العاملة مع المستوطنات؛ وبين التقرير أنّه ما بين عامي 2018 و2021، كان لـ 672 مؤسسة مالية أوروبية، بما في ذلك البنوك ومديري الأصول وشركات التأمين وصناديق التقاعد، علاقات مالية مع 50 شركة تعمل مع المستوطنات الإسرائيلية. وقد حصلت هذه الشركات على 114 مليار دولار أمريكي على شكل قروض واكتتابات. ووفق التقرير، أصبح إجمالي قيمة الأسهم والسندات التي يمتلكها المستثمرون الأوروبيون في هذه الشركات 141 مليار دولار، اعتباراً من أيار/مايو 2021⁴⁷.

وفي سياق مشابه، على المستوى العربي، فإنّ فتح موجة جديدة من التطبيع العربي الرسمي مع إطلاق "الاتفاقات الإبراهيمية" في آب/أغسطس 2020 برعاية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، تحدياً آخر للمقاطعة وضربة للتراكم العربي في سياق عزل دولة الاحتلال، بما هو مشهد يتناقض مع الدعوات إلى مقاطعة "إسرائيل" وعزلها، ويساهم في تبييض صورتها وتبرير جرائمها؛ ولعلّ ترحيب دولة الاحتلال بهذا المسار يأتي في إطار محاولاتها تقويض نجاحات المقاطعة وإضعاف محاولات عزلها على المستوى الدولي.

⁴⁶ رويترز، 2019/4/10. <https://reut.rs/3EP3DBv>

⁴⁷ تقرير بعنوان فضح التدفقات المالية للمستوطنات الإسرائيلية صادر عن ائتلاف "لا تساهم في تمويل الاحتلال"، 2021/9/29.

<https://bit.ly/2ZIBmwr>

وائتلاف "لا تساهم في تمويل الاحتلال" هو تحالف عبر إقليمي يضم 25 منظمة حقوقية فلسطينية وإقليمية وأوروبية، مقرها بلجيكا وفرنسا وإيرلندا وهولندا والنرويج وإسبانيا والمملكة المتحدة.

على المستوى الاقتصادي، خسر اقتصاد الاحتلال، نتيجة حملة المقاطعة الأوروبية للمنتجات الزراعية من المستوطنات الإسرائيليّة، ما يُقدَّر بـ 6 مليارات دولار في عامي 2013 و2014⁴⁸؛ ووفق تقرير لوزارة المالية في حكومة الاحتلال، أعدّ عام 2013 وكشّف عنه عام 2015، فإنّ الاقتصاد الإسرائيلي قد يخسر حتى 10.5 مليار دولار سنويًا، إضافة إلى خسارة الآلاف لوظائفهم، اعتمادًا على مدى توسّع المقاطعة وشمولها⁴⁹.

ووفق تقرير صادر عام 2015 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، فقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 46% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013⁵⁰، وذلك عائد في جزء منه إلى المقاطعة الدولية لدولة الاحتلال⁵¹.

والتحدّي على المستوى الاقتصادي يكمن في محدوديّة أثر المقاطعة، واستمرار تدفق الأموال إلى المستوطنات، والدعم الذي تحظى به دولة الاحتلال، أقلّه من الولايات المتحدة، من بين أمور أخرى؛ لكن في الوقت الذي لن يؤدي فيه إلى انهيار الاقتصاد الإسرائيلي، فإنّه قد يساهم في إحداث خلخلة نسبية واضطراب في بعض الشركات الإسرائيلية أو في الشركات المستثمرة فيها، وفي تقليل أرباحها، وقدرتها على المحافظة على قيم سوقية عالية⁵².

خلاصة

تشكّل المقاطعة عاملاً مهمًا في تسليط الضوء على جرائم الاحتلال. ومن الممكن أن يساعد تصاعدها وتوسّعها ونمو الموقف السلبي حيال دولة الاحتلال، على تشكيل حالة ضاغطة تؤدي إلى إجبار صنّاع القرار على تغيير سياساتهم حيال "إسرائيل"، بما في ذلك اتجاهات التصويت في الأمم المتحدة والعلاقات معها، وتزويدها بالسلاح.

ومن الممكن القول إنّ التحديات التي تواجهها المقاطعة لا تلغي أهمية هذه الوسيلة في مواجهة الاحتلال ومقاومته؛ وهي تمنع تحوّل الاحتلال وسياساته إلى مفهوم طبيعي مقبول من دون نقاش، وتسهم في

⁴⁸ ميدل إيست مونيتر، 2015/6/15. <https://bit.ly/2ZCvMMd>

أيضًا حول الأثر الاقتصادي للمقاطعة: كريستيان ساينس مونيتر، 2014/2/16. <https://bit.ly/3kHIDG1>

⁴⁹ تايمز أوف إسرائيل، 2015/7/7. <https://bit.ly/3o8Wwy3>

⁵⁰ تقرير أونكتاد حول الاستثمار العالمي، 2015/6/24. <https://bit.ly/2XY5ovD>

⁵¹ واي نت، 2015/6/24. <https://bit.ly/3ERVNXT>

⁵² محمود جرابعة: حركة مقاطعة "إسرائيل": الإنجازات، والمعوقات، والآفاق، مركز دراسات الجزيرة، 2015/7/6. <https://bit.ly/3oiNcYh>

استمرار كشف جرائمه، وفي إقلاقه، وإشغاله بمعارك قانونية وتحركات سياسية ودبلوماسية، لتشكل حلقة في مسلسل النضال الفلسطيني تتكامل مع سائر أدوات المواجهة، التي تقوم على جعل الاحتلال مكلفًا بالنسبة إلى "إسرائيل".